

مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كليتي التربية بدمشق والتربية الرابعة بالقنيطرة

د. سندس العاتكي**

د. جمال سليمان*

الملخص

هَدَفَ البحث الحالي إلى تحديد مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق وكلية التربية الرابعة بالقنيطرة، فضلاً عن تعرّف الاختلاف في آراء الطلبة فيما يتعلق بتحديدهم لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم تبعاً لمتغيرات: مكان الكلية، والجنس، ونوع الشهادة الثانوية. لتحقيق الأهداف السابقة أُعدت استبانة مكونة من (68) بنداً موزعة على ثمانية محاور رئيسة تمثل مهارات الاقتصاد المعرفي التي يجب توافرها لدى عينة البحث وهي: التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا. تكونت عينة البحث من (200) طالب وطالبة من طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق، و(80) طالباً وطالبة من نظرائهم في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة.

بيّنت نتائج البحث الآتي:

- إن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة هي درجة متوسطة (بالنسبة إلى المهارات كلّها)، وقد بلغت أعلى درجة توافر في كل من مهارتي حل المشكلات واستخدام التكنولوجيا اللتين توافرتا لدى الطلبة بدرجة كبيرة.

* قسم المناهج وطرائق التدريس - كلية التربية - جامعة دمشق

** قسم المناهج وطرائق التدريس - كلية التربية الرابعة بالقنيطرة - جامعة دمشق

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير مكان الكلية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير الجنس. عدا مهارة التفكير الناقد التي أثبتت النتائج وجود فروق دالة عندها ولصالح الإناث.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية ولصالح طلبة الفرع العلمي. عدا مهارة التعلم الذاتي التي أثبتت النتائج عدم وجود فروق دالة عندها تبعاً لهذا المتغير.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات (التفكير الناقد) و(التفكير الإبداعي) و(تطبيق المعرفة) و(استخدام التكنولوجيا)، تبعاً لمتغير الجنس. وهذه الفروق هي لصالح الإناث في كل من مهارات التفكير الناقد والإبداعي، في حين نجد أنها لصالح الذكور في كل من مهارتي تطبيق المعرفة واستخدام التكنولوجيا.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية لصالح طلبة الفرع العلمي، عدا مهارة العمل ضمن فريق التي أثبتت النتائج عدم وجود فروق عندها تبعاً لهذا المتغير.

الكلمات المفتاحية: مهارات الاقتصاد المعرفي، طلبة كلية التربية

The Knowledge economy skills of the fourth year class-teacher students in the Faculties of Education at Damascus and Al- Quneitra

Dr. Jammal Suliman *

Dr. Sundes Al'ateky **

Abstract

The current research aims at identifying the Knowledge economy skills available to the fourth year class- teachers at both the faculty of Education in Damascus and the fourth faculty of Education in Quneitra. In addition, recognizing students' opinions as far as determining their availability degree of knowledge economy skills according to faculty place, gender, and secondary certificate branch.

To achieve the previous aims, a questionnaire was prepared consisting of (68) items distributed to eight main sections which represent the Knowledge economy skills which should be available to the research sample: critical thinking, creative thinking, self-learning, problem solving, application of knowledge, teamwork, communication, and the use of technology.

The research sample consisted of (200) male and female students of the fourth year class- teachers at the faculty of Education in Damascus and (80) male and female students of the fourth faculty of Education in Quneitra.

The results showed the following:

- the degree of availability of the Knowledge economy skills to students was medium(for the skills as a whole), the highest degree of the availability was found in the skills of problem solving and use of technology which were available to students with high degree.
- There were no statistically significant differences at ($\alpha=0.05$) between the mean scores of the fourth year class- teachers as far as their opinions about the availability of the Knowledge economy skills according to the faculty place.

* Department of curricula and methods of instruction - Faculty of Education -Damascus University

** Department of curricula and methods of instruction-Faculty of Education at AlQuneitra -Damascus University

- There were no statistically significant differences at (0.05) between the mean scores of the fourth year class- teachers at the fourth faculty of Education in Quneitra as far as their opinions about the availability of the Knowledge economy skills according to the gender variable except the critical thinking in which results indicated a significant difference in favor of females .
- There were statistically significant difference at (0.05) between the mean scores of the fourth year class- teachers at the fourth faculty of Education in Quneitra as far as their opinions about the availability of the Knowledge economy skills according to the secondary certificate branch and in favor of the scientific branch except self knowledge skill in which results indicated that there were no statistically significant differences according to this variable.
- There were statistically significant differences at (0.05) between the mean scores of the fourth year class- teachers at Damascus faculty of Education as far as their opinions about the availability of (critical thinking), (creative thinking), (application of knowledge) and (the use of technology) skills according to the gender variable. These differences were in favor of females in both critical and creative thinking . Whereas, in favor of males in the application of knowledge and the use of technology skills .
- There were statistically significant differences at (0.05) between the mean scores of the fourth year class- teachers at Damascus faculty of Education as far as their opinions about the availability of the Knowledge economy skills according to the secondary certificate branch in favor of the scientific branch except teamwork skill in which results indicated that there were no statistically significant differences according to this variable .

Key words; the cognitive economy skills, students of the faculty of education

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات وتغيرات هائلة في مختلف المجالات، ومن أبرز هذه التغيرات التحول نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي أصبحت فيه المعرفة مورداً أساسياً في عمليات الإنتاج يفوق أهمية الموارد المادية الأخرى، إذ أضحت عاملاً أساسياً في توليد الثروة وتحقيق الرفاهية على المستوى العالمي.

وقد تعاضد دور المعرفة كوحدة إنسانية للثروة القائمة على الأفراد وخبراتهم وقدراتهم على الابتكار وتوليد الجديد؛ مما يعني أن مركز النقل في توليد القيمة والثروة انتقل من عمل الأشياء إلى العمل المعرفي، ومن استغلال الموارد الطبيعية إلى استغلال الأصول الفكرية، ومن قانون تناقص العوائد الذي ينطبق على السلع المادية إلى قانون تزايد العوائد بالنسبة إلى المعرفة والأفكار.

ولأهمية المعرفة في حياة الشعوب وتقدمها، عُقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر (2003م) بحضور عدد كبير من قادة العالم، وآلاف الخبراء، وأصدرت الوثيقة الآتية: نحن - ممثلي شعوب العالم - نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع جامع يرتكز على الإنسان، يستطيع كل فرد فيه أن ينتج المعلومات والمعارف، وأن ينفذ إليها، وأن يستخدمها ويتقاسمها بما يعين الأفراد والمجتمعات والشعوب على تحقيق إمكانياتهم الكاملة، وتحسين نوعية حياتهم بطريقة مستدامة. (القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 2003).

وقد أكد التقرير العالمي لليونسكو الصادر في عام (2005م)، "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"، أن المعرفة ضربت أطناها في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وراحت في تراكم مذهل وتسارع حثيث، تنتج قلاعاً من الإنجازات والمعلومات والاكتشافات كان لا بد لها أن تقود إلى تحولات جذرية في طبيعة المجتمعات المتقدمة وخصائصها وتعاملاتها (اليونسكو، 2005، 2).

وقد جاء في تقرير البنك الدولي (2003م) "بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي" تأكيداً أن المعرفة تعدُّ أهم عنصر في التنمية الاقتصادية، وأن قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختيارها ومواءمتها وتحويلها إلى

خدمات أو سلع يعدُّ عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي المستمر، وتحسين نوعية حياة الناس. (word Bank Institute, 2003).

وعلى المستوى العربي، فإن من أبرز أمثلة هذا الاهتمام؛ هو التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية لعام (2002)، الذي حمل شعار "خلق الفرص للأجيال القادمة" الذي أكد أن المعرفة هي عماد التنمية، ويشير هذا التقرير إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة، وللتصدي لها لابد من القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة، وقد تكون متكاملة، هي: استيعاب المعرفة، واكتسابها، ونشرها (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 10)

وجاء التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية لعام (2003م)، يحمل شعار "تحو إقامة مجتمع المعرفة" بادئاً بوضع الأساس المفاهيمي لقضايا المعرفة، ومجتمع المعرفة، مروراً بتقييم عن اكتساب المعرفة نشرًا وإنتاجاً في البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين، منتهياً بتقديم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة، تصف المعالم الرئيسة لعملية الإصلاح المجتمعي في البلدان العربية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 39). إلا أن خلق اقتصاد قائم على المعرفة ليس بالعمل البسيط، إذ يتطلب جهداً عالياً، مترافقاً مع ثلاثة عناصر أساسية، هي: التعليم، بما يوفر حصول الجزء الأكبر من السكان على مستويات عليا من الإمكانيات التخصصية العلمية في مختلف المجالات، وتعميق ثقافة البحث والتطوير، فضلاً عن منظومة من القوانين والقواعد تقضي إلى تطوير مجالات المعرفة المحلية الجديدة.

وهنا يبرز دور الجامعات التي يقع على عاتقها توفير العناصر الثلاثة الآتفة الذكر، وقد أوضح كل من (Delanty,2003: 65)؛ (Metcalf,2009: 215) أن بروز مجتمع المعرفة يفرض أعباء ومسؤوليات على الجامعات في قدرتها على إنتاج المعرفة المتجددة لربط قضايا بحوثها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع، لذا فهي مطالبة بأن تملك القدرة على المشاركة بقوة في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، إذ تزيد من عدد الباحثين في البلاد عن طريق السعي لإكساب الطلبة مهارات البحث العلمي، كما تقوم برفع مستوى الاستثمارات الداخلية في دعم مشاريع البحث والتطوير.

ويقع على عاتق كليات التربية جزءٌ كبيرٌ من هذه المسؤولية، من حيث ضرورة خلق مناخ فكري مبدع ومتنوع، ومساعدة أصحاب القدرات العالية على التطوير بشكل أفضل، وتعزيز الملكية الفكرية والأفكار الجديدة. وأصبح من الواجب عليها أن تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، وأن تعزز الابتكار وتسهم في التعليم المستمر والشراكة المجتمعية، لتلبية متطلبات التحول لمجتمع المعرفة.

ولاسيما أن خريجي هذه الكليات هم معلوم المستقبل، والمعلم هو العنصر الأساسي في أي تجديد تربوي لأنه أكبر مدخلات العملية التربوية وأخطرها بعد التلاميذ، ومكانة المعلم في النظام التعليمي تحدد أهميته، من حيث إنّه مشارك رئيسي في تحديد نوعية التعليم واتجاهه، ومن ثمّ نوعية مستقبل الأجيال وحياة الأمة.

إن الاستجابة لمتطلبات بناء مجتمع المعرفة وما يستلزمه من تغيير في سياسات التربية وأهدافها ومضامينها وبنائها، تضيف على أدوار المعلم في العملية التربوية أهمية متزايدة وشأناً أكبر. فتطوير المناهج الدراسية، إنما يعتمد على المعلمين من حيث كفاياتهم ووعيهم بمهامهم وإخلاصهم في أدائها، لأن المعلم هو عصب العملية التربوية، والعامل الرئيسي الذي يتوقف عليه نجاح التربية في بلوغ غاياتها.

ويأتي هذا البحث في الوقت الذي بدأ فيه التوجه والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، ومع ظهور برامج جديدة ومتعددة لرفع سوية الأداء المهني للمعلمين وأدوارهم المتجددة في تطوير التعليم.

ومن ثمّ لا بدّ من تحديد أهم المهارات التي يجب أن يمتلكها الطالب المعلم ليكون قادراً على التأثير الفعال في مجتمع المعرفة، ولعل العامل الحاسم في امتلاكه لتلك المهارات هو عملية إعداده في كليات التربية، فهل تقوم كليتنا التربوية بدمشق والقنيطرة بهذا الدور في اكتساب الطلبة المعلمين للمهارات اللازمة لهم في عصر الاقتصاد المعرفي؟

1. مشكلة البحث

تقدم ثورة المعلومات فرصاً جديدة للوصول إلى المعرفة، ممّا يجعل استخدام الأفكار والتطبيق الفعال للتكنولوجيا محددات أكثر أهمية من القدرات البدنية. لذا يجب

على البلدان تطوير قدرة عالية لدى القوى العاملة التي يمكن أن تستجيب لمطالب العصر المتغيرة، ولأسيماً تلك المرتبطة باقتصاد المعرفة، مثل: مهارة حل المشكلات، والقدرة على فهم المعلومات وتطبيقها وإنتاجها (Abdul-Hamid, 2000,3). وتحتاج البلدان إلى الوصول إلى المعرفة العالمية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية ومستويات المعيشة، وتجهيز الناس للتعامل مع هذه المطالب. ولعل الفئة الأولى التي يجب تزويدها بتلك المهارات هم طلبة الجامعات.

وتقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت الرسالة لتشمل نواحي الحياة كلها العلمية والتقنية والتكنولوجية؛ الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته.

ومن ثمَّ أصبح رأسمال مؤسسات التعليم العالي كامناً فيما يتوافر لديها من معرفة يمكن أن يمتلكها الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية وإداريوها. أي إنَّ جودة مؤسسات التعليم العالي تتحدد بقدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها استخداماً فعالاً، وليس بإحصاء عدد الخريجين. وهذا تحدٍ كبير أمام الجودة في عصر العولمة.

ومع ذلك، يذهب "البيلوي، وحسين" (2007م) الوارد في عيسى (2008) إلى أن هناك كثيراً من العقبات التي تواجه إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية في الوطن العربي، كغياب تصور واضح لمفهوم إدارة المعرفة وممارساته، وتضارب مصادر الحصول على البيانات والمعلومات، وتفسير المشكلات بصورة شخصية، والعمل الفردي بعيداً عن مشاركة الآخرين في المعرفة، وتراجع دور القيادة التربوية في تبني ثقافة تنظيمية ترفع من قيمة المعرفة ومن قيمة المشاركة فيها، بل من قيمة الإبداع في تطوير المعرفة.

وقد أشارت دراسة "فارس" (2005م) إلى أن الجامعات العربية تواجه كثيراً من المشكلات التي تحول دون دخولها عصر المعرفة، والقدرة على إدارتها بفاعلية، ومن

ذلك تدني الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ومن ثم تدني نسبة الابتكارات والاختراعات اللازمة لتوليد المعرفة وتطويرها.

في حين أوضحت دراسة "تركي" (2007م) أن الجامعات العربية لا تعطي أولوية لإدارة المعرفة، كما أنها لا تمتلك استراتيجيات فاعلة لتطبيقها، بل إن مصطلح إدارة المعرفة لا يتم تداوله فيها تداولاً كبيراً.

ولذلك لا يمكن الحديث عن فرص اللحاق باقتصاد مجتمع المعرفة من دون وجود نظام تعليمي كفي ومؤسسات تعليم عالٍ راقٍ يواكب معايير الجودة العالمية في هذا المضمار، ولكن لا يزال واقع التعليم العربي دون هذا المستوى لأسباب كثيرة من أهمها مشكلة تردي نوعية التعليم، وحدثة الجامعات العربية، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية وغياب الإستراتيجية الوطنية الواضحة التي تحكم العملية التعليمية وانخفاض الإنفاق على التعليم وقلة الموارد والتوسع الكمي على حساب نوعية التعليم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 40).

فضلاً عن ذلك، سجلت الدول العربية ضعفاً كبيراً في حصة البحوث والتطوير إذ بلغت هذه النسبة في دراسة البنك الدولي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومن ضمنها الدول العربية (نحو 0.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي والمتوسط العالمي 1.4 بالمئة)، ومن ثمَّ فإنَّ إسهام الدول العربية في إنتاج المعرفة واكتسابها لا يزال ضعيفاً بالمقارنة بمتوسط الأداء في العالم. (World Bank, 2003: 42)

وعلى المستوى الوطني، أصدر المرصد الوطني للتنافسية مؤخراً كتيباً بعنوان "مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجمهورية العربية السورية 2013"، ويبيّن تراجع ترتيب سورية في مؤشر المعرفة بين عامي 2000 و2012 مرتبة واحدة لتحل المركز 112 بين 145 دولة، وبلغت قيمة المؤشر 2.77 بمقياس بين 0-10 (الأفضل)؛ وذلك حسب منهجية تقييم المعرفة التي يعدها البنك الدولي.

http://www.syriandays.com/?page=show_det&select_page=75&id=38645

- وقد بيّن تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي، وقد لخصت فيما يأتي، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998م: 41-45):
- أخطاء في أساليب القبول في التعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.
 - تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
 - تراجع مستوى الأساتذة والمدرّبين والمادة التعليمية.
 - ضعف التمويل والإمكانيات.
 - تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين.
 - وقد أظهرت نتائج عدد من الدراسات مثل: دراسة (السلمي، 2002)، (مجدل وهواري، 2005)، أن الجامعات في الوطن العربي تعاني من عوامل ضعف وقصور ومعوقات تحد من قدرتها على تحقيق إدارة فاعلة للمعرفة، ومن هذه المعوقات:
 - افتقاد الرؤية الاستراتيجية الشاملة.
 - الإخفاق في التعاون والشراكة مع المؤسسات المجتمعية التي يمكن أن تفيد في اكتساب المعرفة وتبادلها.
 - قلة توافق ومعارف مخرجات منظومة التعليم الجامعي ومهاراتها مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة.
 - ضعف استغلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجال حفظ المعلومات ونشرها.
 - القصور في توفير مصادر المعرفة اللازمة للبحث العلمي
 - انفصال العمليات التعليمية وتباعدها عن متطلبات سوق العمل وتطوراتها.
 - وفي سورية تواجه منظومة التعليم والبحث العلمي جملة من الصعوبات أهمها:
 - مع صدور قانون التفرغ في عام 2006 إلا أنه لم ينعكس إيجاباً على عملية البحث العلمي في الجامعات.
 - تعدّ عملية تمويل المشاريع البحثية محبطة للباحثين لبطئها وبيروقراطيتها.

- تُنْفَقُ موازنات البحث العلمي على بناء البنى التحتية دون تمويل البحوث، ولا تُسْتَعْدَمُ الأموال المرصودة كلياً.

- البنية التحتية للبحث العلمي من مخابر وقواعد بيانات ومصادر معرفية ومعلوماتية مازالت دون المستوى المطلوب. (رئاسة مجلس الوزراء، 2011، 16-17).

تأسيساً على ذلك، تبدو حاجة الجامعات العربية إلى إعادة النظر في هيكلها وبنائها وفلسفتها، لتعزيز أساليب استفادتها من معطيات ثورة الاتصال والمعلومات ومدخل إدارة المعرفة، بما يتضمنه ذلك من إعادة النظر في التخصصات القائمة، وبناء البرامج التعليمية المتطورة، وتبني ثقافة مؤسسية موجهة بقوة نحو تعزيز البحث العلمي، وإدراك أهمية إدارة المعرفة في تحسين هذا أو ذاك، وتفعيل العمليات الخاصة بها، من تكوين وتنظيم ونشر وتطبيق وغيرها.

تحتل كليات التربية دوراً رئيساً في الجامعات في الجمهورية العربية السورية، وتشكل رديفاً للنهوض بواقع الجامعة للقيام بدورها في رفد المجتمع بأطر مؤهلة ومدربة في الميدان المناسب لها.

ولعلَّ خصوصية كلية التربية تتبع من الميدان الذي تؤهل طلابها للانخراط فيه، وهو الميدان التربوي الذي يتحمل المسؤولية الكبرى في الاقتصاد المعرفي، إذ يبرز دور النظام التربوي في الاقتصاد المعرفي بتركيبته العامة والنظام التعليمي بصفته الخاصة في إكساب الطلبة المهارات التفكيرية العليا التي تمكنهم من فهم المعلومات وتحليلها والاستنباط منها وإعادة ترتيبها وتطويرها لتكون معرفة قابلة للمنافسة والتسويق، وهذا يحتم على وزارة التربية إعادة النظر في بنية نظامها، وأدوار أطرها، وعمليات التفاعل مع المواقف التعليمية التي تسود مدارسها، وبيئات التعلم، ووعي المجتمع بأهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ووعي صانعي القرار بوضع السياسات والتشريعات اللازمة وتبني عملية التحول، فعملية تطوير التعليم تتطلب إعداد الكفاءات البشرية لتناسب عصر ثورة المعلومات والاتصالات.

إن الدور المنوط بالنظام التربوي لا يمكن تحقيقه إلا بالتوازي والتنسيق والتعاون مع كليات التربية لأنها المسؤولة عن رفد النظام التربوي بمعلمين قادرين على التأقلم مع

متطلبات مجتمع المعرفة من جهة، وعلى تربية المتعلمين عند القيام بواجبهم في ميدان العمل على القيم المنبثقة من هذا المجتمع.

والسؤال الذي يجب طرحه هنا: ماذا ينتج الطلبة المعلمون خلال السنوات الأربع التي يقضونها في كلياتهم؟ وهل ما حصلونه في النهاية يمكن الحكم عليه بأنه يؤهلهم لممارسة الدور المنوط بهم في عصر الاقتصاد المعرفي؟

وبناء على خبرة الباحثين في التدريس بكليتي التربية بدمشق والقنيطرة، فقد لاحظنا أن طلبة الكليتين تنقصهما بعض المهارات اللازمة لهم خاصة منها مهارات الاقتصاد المعرفي، لذا فقد جاء البحث الحالي ليتعرف تلك المهارات وليحدد درجة توافرها لدى طلبة الكليتين في تخصص معلم الصف تمهيداً لتوظيفها في أثناء ممارستهم للتعليم بعد تخرجهم ولا سيما أنهم في السنة الأخيرة من سنوات دراستهم في كلية التربية.

وبناء على ما سبق نتحدد مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى الطلبة المعلمين في كليتي التربية بدمشق والقنيطرة؟

2. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من النقاط الآتية:

- يأتي هذا البحث في استجابة نوعية لمتطلبات عصر الاقتصاد المعرفي وما أفرزه من تحديات يجب تخطيها من خلال التزود بمهاراته للتكيف معه والتأثير فيه تأثيراً نوعياً.
- قد يحقق نوعاً من الانسجام والتكامل بين جهود وزارة التربية في تطوير المناهج وجهود كليات التربية في إعداد المعلم القادر على أداء المهام المطلوبة منه في ظل الاقتصاد المعرفي.
- يوفر رؤية جديدة قد تفيد في ترميم برنامج إعداد معلم الصف في كليات التربية بما يتناسب ومتطلبات عصر الاقتصاد المعرفي، وبما يؤدي إلى إكسابه المهارات اللازمة له لقيامه بواجباته ومهامه على أكمل وجه، ومن ثم ضمان دخولهم سوق العمل بمهارات عالية الأداء، وقيادة التغيير في مجتمعاتهم.

- يمكن أن تفيد منه وزارة التربية في إعداد برامج تدريبية للمعلمين في أثناء الخدمة بهدف إكسابهم مهارات الاقتصاد المعرفي.
- يسهم في نشر ثقافة الاقتصاد المعرفي في الأوساط التربوية اللازمة للتحويل إلى هذا التوجه في إعدادها للمعلمين والمتعلمين في آن واحد.
- يعدُّ هذا البحث الأول من نوعه -بحدود علم الباحثين- في الجمهورية العربية السورية الذي تناول مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة كليتي التربية بدمشق والقنيطرة.

3. أهداف البحث

هَدَفَ البحث الحالي إلى تحديد مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق وكلية التربية الرابعة بالقنيطرة من وجهة نظرهم.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- تحديد مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة بدرجة كافية لدى طلبة كليتي التربية تخصص معلم الصف-السنة الرابعة، بدمشق والقنيطرة من وجهة نظرهم.
- 2- دراسة مدى الاختلاف بين آراء طلبة كلية التربية/تخصص معلم الصف-السنة الرابعة فيما يتعلق بتحديدهم لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم تبعاً لمتغيرات: مكان الكلية، والجنس، ونوع الشهادة الثانوية.

4. أسئلة البحث

هَدَفَ البحث الحالي إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة بدرجة كافية لدى طلبة كليتي التربية تخصص معلم الصف- السنة الرابعة بدمشق والقنيطرة. من وجهة نظرهم.
- 2- هل يوجد اختلاف بين آراء طلبة كلية التربية/تخصص معلم الصف-السنة الرابعة فيما يتعلق بتحديدهم لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم تبعاً لمتغيرات: مكان الدراسة، والجنس، ونوع الشهادة الثانوية؟

5. فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات الآتية عند مستوى دلالة (0.05):

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير مكان الكلية.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير الجنس.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير الجنس.
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية.

6. متغيرات البحث:

1-6 المتغيرات المستقلة:

- 1- الجنس: وله مستويان: ذكور - إناث.
 - 2- مكان وجود الكلية: وله مستويان: دمشق - القنيطرة.
 - 3- نوع الشهادة الثانوية: وله مستويان: علمي - أدبي.
- 2-6 المتغيرات التابعة: مدى توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة كليتي التربية/تخصص معلم الصف-السنة الرابعة بدمشق والقنيطرة، من وجهة نظرهم.

7. حدود البحث: يتحدد البحث بالحدود الآتية:

- الحدود المكانية: طُبّق البحث في كلية التربية بدمشق وكلية التربية الرابعة بالقنيطرة، وقد اختيرت هاتان الكليتان لرغبة الباحثين بالكشف عن الفروق بين طلبة الكلية الأم

(بدمشق) وطلبة أحد فروعها (القنيطرة مثلاً) في مدى امتلاكهم لمهارات الاقتصاد المعرفي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة دراستهم وعملهم بعد التخرج.

- الحدود الزمانية: طُبِقَ البحث بين 1 - 30 نيسان/2015م أي في نهاية الفصل الثاني من العام الدراسي 2014/2015م.

- الحدود البشرية: اقتصر البحث على طلبة السنة الرابعة تخصص معلم الصف، في كليتي التربية بدمشق والتربية الرابعة بالقنيطرة.

- الحدود العلمية: اقتصر البحث على مهارات الاقتصاد المعرفي الموزعة في المحاور الآتية: التفكير الناقد، التفكير الإبداعي، التعلم الذاتي، حل المشكلات، تطبيق المعرفة، العمل ضمن فريق، التواصل، استخدام التكنولوجيا.

8. مصطلحات البحث وتعريفاتها الإجرائية

▪ **الاقتصاد المعرفي:** عرفته "منى مؤتمن" بأنه: "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية" (مؤتمن، 2003، 12).

مهارات الاقتصاد المعرفي: تُعرّف إجرائياً بأنها: قدرة الطالب المعلم في السنة الرابعة من كلية التربية اختصاص معلم الصف على الإبداع والتفكير الناقد وحل المشكلات والاتصال والتفاعل باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعلم المعرفة وإنتاجها وتوظيفها واستخدامها بفاعلية.

كلية التربية بدمشق: أنشئت في العام 1946، وتعمل وفق متطلبات المجتمع واحتياجاته سعياً للمشاركة في تحقيق خطط التنمية الشاملة بالشكل الأمثل والأفضل. ولذلك فهي تُعدُّ متخصصين ومهنيين في مجالات عدّة: مربيات رياض الأطفال، ومعلمين تربويين لمرحلة التعليم الأساسي /الحلقة الأولى/، ومدرسين اختصاصيين لمرحلة التعليم الأساسي /الحلقة الثانية/ وللمرحلة الثانوية، ومهنيين في الإرشاد النفسي والتربية الخاصة.

كلية التربية الرابعة بالقنيطرة: أُحدثت كلية التربية الرابعة في جامعة دمشق ومقرها (محافظة القنيطرة) في عام 2009م، وهي تُعدُّ معلمين تربيين لمرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الأولى)، ومدرسين اختصاصيين لمرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الثانية) وللمرحلة الثانوية.

9. الدراسات السابقة

اطلع الباحثان على عدد من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي من جوانب عدّة، ويعرضان فيما يأتي بعض هذه الدراسات موزعة على محورين:

المحور الأول: دراسات اهتمت بأدوار المعلم في عصر الاقتصاد المعرفي

وقد هدفت دراسة (Bonat & Rambla, 2003) في بريطانيا إلى معرفة دور المعلم في تكوين مجتمع تربوي في ضوء الاقتصاد المعرفي، وقد تكونت عينة الدراسة من معلمي المرحلة الثانوية ومعلماتها في أربع مدارس طبقت عليهم مقابلات وبطاقة ملاحظة وبلغ عددهم (25) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج أن المعلمين كانوا يقاومون التغيير والاندماج في الاقتصاد المعرفي نظراً إلى عدم وضوح فكرة الاقتصاد المعرفي لديهم، وقد بيّنا سبب ذلك في عدم قيام المسؤولين ببيان طبيعة دور المعلم الجديد، الأمر الذي أدى إلى عدم استخدامهم لأي من الاستراتيجيات الحديثة، كما أظهرت النتائج عدم قدرة المعلم على القيام بدوره في ضوء العدد الكبير من الطلبة في الصفوف.

وهدفت دراسة (هيئات والقضاة، 2008) إلى الكشف عن درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتكونت عينة الدراسة من (213) مشرفاً، وباستخدام استبانة مكونة من (72) فقرة، أشارت النتائج إلى أن المشرفين التربويين، يمتلكون مفاهيم الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة، كما وُجِدَتْ فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك المشرفين لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، باختلاف التخصصات التي يشرفون عليها ولصالح التخصصات العلمية، ولم توجد فروق دالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي، أو عدد سنوات الخبرة.

وأجرى (المرابات والقضاة، 2009) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات مديري المدارس الثانوية الحكومية والمشرفين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطور المهني والتدريب

لتحقيق الاقتصاد المعرفي، وقد تألف مجتمع الدراسة من (786) مشرفاً ومديراً، اختيرت عينة عشوائية طبقية تكونت من (499) مشرفاً ومديراً. توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأبعاد برنامج التطوير المهني والتدريب جاء مرتفعاً، إذ بلغ (4.28)، فضلاً عن عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير النوع الاجتماعي على أبعاد البرنامج جميعها، أما بالنسبة إلى متغير الخبرة الإدارية فقد أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية فقط على بعد الكفاءة والتطوير المهني والتدريب، وتعود هذه الفروق لصالح الخبرة الأعلى.

أُجريت دراسة (أبو نعيم والسرحان والزيون، 2011) بهدف الكشف عن مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وأدوارهم المتجددة خلاله، وعلاقة ذلك بمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي والخبرة التدريسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (120) معلماً ومعلمةً في مديرية التربية والتعليم لمنطقة السلط، وقد طُوِّرت استبانة مكونة من 26 فقرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم المعلمين للاقتصاد المعرفي وأدوارهم المتجددة من خلاله حظي بدرجة فهم مرتفعة، وأظهرت كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة فهم معلمي المرحلة الثانوية لمفهوم الاقتصاد المعرفي وأدوارهم المتجددة من خلاله، تعزى إلى متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية.

هدفت دراسة (مصطفى والكيلاني، 2011) إلى تعرّف درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن، تكونت عينة الدراسة من مشرفي التربية الإسلامية، البالغ عددهم (62) مشرفاً. أمّا أداة الدراسة فكانت استبانة مكونة من (38) فقرة، تم التأكد من صدقها وثباتها أظهرت النتائج أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم كانت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة الإشرافية.

وهدف دراسة (الخالدي، 2013) إلى الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، في وزارة التربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، وتكونت أدوات البحث من استبانة تكونت من (35) فقرة،

طُبِّقَتْ على عينة الدراسة التي شملت (93 معلماً، و(133)معلمة. وأشارت النتائج إلى ارتفاع درجة امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، في كل من مجالي التخطيط للتدريس، وتنفيذ التدريس، ودرجة متوسطة في الإدارة الصفية، ودرجة متدنية في معظم مجالات التقويم، ومجالات الوسائل التعليمية كلاً. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، باختلاف المؤهل العلمي، وذلك لصالح المؤهل العلمي الأعلى، وباختلاف الخبرة التدريسية، لصالح ذي الخبرة الأطول، فيما لم تظهر فروق دالة باختلاف الجنس، والمرحلة التعليمية.

المحور الثاني: دراسات اهتمت بمؤسسات التعليم العالي في عصر الاقتصاد المعرفي

تعدُّ دراسة سورطي (soraty, 2005) إحدى هذه الدراسات، وقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي، وذلك من خلال تحليل عدد كبير من البحوث والمؤتمرات، فضلاً عن آراء أصحاب الخبرة والاختصاص في هذا الموضوع. أظهرت النتائج أن للاقتصاد المعرفي مظاهر تأثير في التعليم، يتمثل أهمها في إقامة علاقة شراكة بين مؤسسات التعليم العالي من جهة وأماكن العمل من جهة أخرى، وجعل الجامعات مراكز للبحث العلمي وإنتاج المعرفة، وسعي الجامعات لتزويد الطلاب بالمهارات الجديدة والمتغيرة التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، وتبني الجامعات للتعلم مدى الحياة. كما أظهرت النتائج أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات الاقتصاد المعرفي ومتطلباته، لأنها كثيراً ما تعتمد على استهلاك معرفة قديمة معظمها مستورد، بدلاً من إنتاج معرفة جديدة وفاعلة، ولا تقيم علاقات قوية مع أماكن العمل، والإنتاج، ولا تعطي أولوية للبحث العلمي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتستخدم غالباً طرائق تدريس تقليدية، وتواجه صعوبات بشأن استقلاليتها، وتضع قيوداً على سياسة القبول؛ ممّا يقلل عدد الطلبة الملتحقين بها.

هدفت دراسة (الشوا والحاك، 2007) إلى معرفة وجهات نظر طلبة الجامعة الأردنية وطلبة جامعة البلقاء التطبيقية في مدى مواكبة مناهجها التربوية لمتطلبات مجتمع المعرفة، باستخدام المنهج الوصفي، وقد بلغت عينة الدراسة (482) طالباً وطالبة، وبيّنت النتائج أن

هناك إجماعاً بين طلبة الجامعة الأردنية وطلبة جامعة البلقاء التطبيقية على أن المناهج التربوية في الجامعات الأردنية لا تواكب متطلبات مجتمع المعرفة، وأن الطلبة من السنوات الأعلى هم أكثر قناعة بأن المناهج التربوية في الجامعات الأردنية لا تواكب متطلبات مجتمع المعرفة.

هدفت دراسة (الزيودي، 2012) إلى قياس دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (1019) طالباً وطالبةً اختيروا بالطريقة العشوائية العنقودية، صُممت استبانة مكونة من (36) فقرة، قسمت إلى ثمانية مجالات تقيس المهارات الحياتية للطلبة المتضمنة في مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي. بيّنت نتائج الدراسة أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية كان بدرجة عالية، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في دور تكنولوجيا المعلومات في مهارات الحياة للطلبة تعزى لكل من الجنس ولصالح الطالبات، وللمرحلة الدراسية ولصالح طلبة المرحلة الأساسية. فضلاً عن وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحياتية لدى طلبة إقليم الشمال بدرجة أكبر من طلبة الأقاليم الأخرى، كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دالة إحصائياً بين طلبة الفرع الأكاديمي وطلبة الفرع المهني في المهارات كلها.

وهدف دراسة (العصري، 2013) إلى تعرّف مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية التي يحتاجونها في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي، إذ تكونت عينة الدراسة من (797) طالباً وطالبةً من طلبة الجامعات الأردنية من العام الدراسي 2010/2011، وللحصول على البيانات استُخدمت استبانة خاصة تكونت من 40 فقرة موزعة على ستة مجالات تمثل بعض المهارات الحياتية في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي وهي: (مهارات التواصل الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص، والتعاون وعمل الفريق، وحل المشكلات والتفكير، وصنع القرار والتفكير الناقد، وإدارة التعامل مع الضغوط، وإدارة الذات وزيادة المركز الباطني للسيطرة). وقد أظهرت النتائج أن مهارات العمل الجماعي جاءت في المرتبة الأولى من بين المهارات قيد الدراسة، وقد وجدت فروق دالة

إحصائياً في استجابات الطلبة تبعاً لمتغير المستوى الدراسي؛ إذ تفوق طلبة السنة الرابعة في درجة وعيهم للمهارات الحياتية للاقتصاد المعرفي على الطلبة الذين لا يدرسون المساقات التي تتضمن مهارات الاقتصاد المعرفي.

بعد العرض السابق للدراسات السابقة لاحظ الباحثان -بحدود علمهما- قلة الدراسات التي تناولت مهارات الاقتصاد المعرفي بشكل مباشر، وقد ركز معظمها على المهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهذه المهارات وإن كانت تتقاطع في بعض جوانبها مع مهارات الاقتصاد المعرفي إلا أن هناك اختلافاً بينها، وقد اعتمد الباحثان على الجوانب المشتركة بينها في البحث الحالي.

هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى فنجد أن معظم الدراسات في المحور الأول اهتمت بأدوار المعلم في عصر الاقتصاد المعرفي، سواء من حيث ممارسته لتلك الأدوار أو درجة وعيه بها، وهنا يؤكد الباحثان أن المعلم لا يستطيع أن يؤدي أيّاً من الأدوار المنوطة به في عصر الاقتصاد المعرفي إن لم يكن على وعي وإدراك تام لمفاهيم هذا العصر، فالمهارة بمفهومها العام تتكون من مكونات ثلاثة: أولهما (المعرفة)، ومن هنا نجد أن أغلب الدراسات اهتمت بدرجة امتلاك المعلمين لها، أو وعيهم بمفاهيم الاقتصاد المعرفي كخطوة أولى وأساس ضروري لتنفيذ تلك المهارات وامتلاك اتجاهات إيجابية نحوها.

إن هذه الدراسات تتقاطع مع البحث الحالي بجانب محدد، من حيث اهتمامه بدراسة آراء طلبة الجامعات بمهارات الاقتصاد المعرفي ومدى توافرها لديهم، علماً أن هؤلاء الطلبة هم معلمو المستقبل، وهم على أبواب التخرج (في الفصل الثاني من السنة الرابعة).

10. الإطار النظري:

استُخدمت تسميات عدّة لتدل على اقتصاد المعرفة كإقتصاد المعلومات، وإقتصاد الإنترنت والإقتصاد الرقمي، والإقتصاد الافتراضي، والإقتصاد الإلكتروني.... وهذه التسميات كلّها تشير إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبيّن أن مسألة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الإقتصاد لم تلقَ إجماعاً بعد بين أوساط

الباحثين والمنظرين، وعليه حاولنا عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر:

■ عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات (الهاشمي والعزاوي، 2007، 25).

■ وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي كلاًها والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية (الهاشمي والعزاوي، 2007، 126).

■ يعرفه ترايل وكرومب (Teriel & Grump, 2004) بأنه الاقتصاد الذي يتعلق بالاستراتيجيات، وأساليب التعلم الحديثة، الموجودة في الدول المتقدمة، وكذلك المدارس الجيدة والحديثة، المزودة بالتكنولوجيا والاتصالات الحديثة.

■ أمّا (الشمرى والليثي، 2008) فقد عرفا الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري، من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام الأطر المؤهلة والقادرة على استيعاب المتغيرات جميعها التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من خلال ما سبق، يمكن القول: إن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها في عملية تنمية المجتمع وتطوره المستمر والمطرود. أي إنّ المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

خصائص اقتصاد المعرفة:

يمكن رصد أبرز الخصائص الأولية العامة التي تميز الاقتصاد المعرفي فيما يأتي: (الهاشمي والعزاوي، 2007، 130)، (نجم، 2008، 192)، (علي، 1994، 122):

- تحول المعرفة إلى مورد اقتصادي متجدد يفوق في أهميته الأرض أو الموارد الاقتصادية الطبيعية والآلة.
- الاعتماد على أصول إنتاجية معرفية لا تستهلك بالاستخدام، ولا تخضع للمبادلة.
- الاستخدام الواسع والمكثف للتقنية الحديثة، وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الشبكات السريعة، والإنترنت، والأقمار الصناعية، والبرمجيات.
- القدرة الفائقة على الانتشار في دول العالم كلها، وتخطي الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية إلى أسواق العالم جميعها.
- تحول اقتصاد المعرفة من سوق الطلب الذي ينشئ العرض إلى سوق العرض الذي ينشئ الطلب.
- تغيير خصائص القوى العاملة في اقتصاد المعرفة المتمثلة في تمتع القوى العاملة بمهارات وقدرات متميزة منها: القدرة على الوصول إلى المعرفة وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام، وإتقان التعامل مع تقنية المعلومات، وامتلاك مهارات إضافية لأداء المهام، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والقدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق، وما يتطلبه ذلك من مهارات الاتصال اللفظية والكتابية، وإتقان أكثر من لغة.. إلى ما هنالك.
- يتميز اقتصاد المعرفة بمستويات عالية من الاستثمارات في التعليم والتدريب، والبحث العلمي والبرمجيات ونظم المعلومات، والتقنية الرقمية الحديثة.
- كما أن هناك عددًا من خصائص الاقتصاد المعرفي المتعلقة بالتربية منها: (حيدر، 22-2004، 30):
- المعرفة التخصصية: فلكي تكون المعرفة ذات أثر إيجابي يجب أن تكون على درجة عالية من التخصص، أمّا المعرفة الحرة فلا تسمى معرفة.
- منظمات التعلم: إن منظمة التعلم عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم، ومع العالم الخارجي المحيط بهم، إذ يعملون كفريق ضمن مؤسسة، ويشعرون بالانتماء

- إليها، وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتصفون بأن لهم قدرة ودافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين.
- **العمل في فريق:** وهذا ما دعت إليه الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل، وقد أكدوا ضرورة العمل في مجموعات متعاونة، وضرورة تعديل أساليب التعلم والتعليم لتنفق مع ما سيواجهه خريجوها في مواقفهم مستقبلاً.
- **الاستقصاء:** إذ يتسم مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن أن يكون منتجاً للمعرفة دون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً.
- **التعلم المستمر:** أثبت تقرير (البنك الدولي، 2002) أن هناك حاجة ماسة إلى تقوية برامج التعلم المستمر بحيث يصبح رديفاً للتعليم النظامي، ويقوم بمساعدة المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصورة مستمرة.
- **تقنيات الاتصالات والمعلومات:** من أبرز سمات الاقتصاد المعرفي التقدم الذي حدث ويحدث في ميدان الاتصالات وتقنيات المعلومات، فقد فرضت نفسها بشكل بارز في مناحي الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية كلها.

التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي:

- إذا كان اقتصاد المعرفة يعتمد في قيامه على المعرفة، وهذه المعرفة مصدرها النظام التربوي؛ فإن نقل أي مجتمع إلى اقتصاد المعرفة هو في أساسه إحداث نقلة تربوية. هذا ويلقي الاقتصاد المعرفي على النظم التربوية العديد من التحديات والمطالب خاصة في دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، لعل أبرزها: (الصيفي، 2006، 120)، (رشيد، 2004، 52)، (ذياب وجمال الدين، 2007، 63):
- تزايد سرعة التفجر المعرفي بمناهج ومفاهيم وأساليب عملية حديثة.
- تحول اقتصاد المعرفة إلى اقتصاد وفرة؛ ما يفرض على النظم التربوية إسراع الخطأ لتكوين رأس المال المعرفي؛ كي توفر أصول العملية الإنتاجية.
- توفير التعليم للجميع وفقاً لحاجاتهم المتباينة.
- تطوير النظم التعليمية بمحتوى معرفي وإنساني يحافظ على الثقافات الوطنية بأبعادها الإنسانية والإقليمية والدولية من أجل التعاون والعيش المشترك مع الآخرين.

-تزايد حاجة اقتصاد المعرفة بصورة مستمرة إلى قوة العمل المؤهلة والمتخصصة في مختلف نشاطات المجتمع، القادرة على الانخراط في اقتصاد المعرفة والتعامل مع النظام الجديد، المتعددة المهارات والقدرات الإبداعية، المستعدة لمتابعة التعليم الذاتي، والتكيف السريع مع المتغيرات العلمية والتقنية، والنظم الاجتماعية والثقافية، وطرائق العيش الجديدة وخلافه.

تأثير اقتصاد المعرفة في الجامعات والنظم التربوية:

تعدُّ الجامعات إحدى المؤسسات التربوية التعليمية المهمة التي يقع على عاتقها الدور الأكبر والمهم في تنمية التعليم وتطويره، الذي هو أحد عناصر التنمية والارتقاء، فهي التي تعدُّ وتخرج معلم المستقبل الذي سيعتمد عليه المجتمع في تقدمه وتطويره حيث يكون له الدور الأكبر في مواكبة مجريات التغيرات التي يشهدها العالم.

وقد فرضت هذه التحولات على الأنظمة التربوية، ومن ضمنها الجامعات ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية والبحث عن الأساليب والاستراتيجيات والطرائق التي تساعد على نقل المعرفة وتركيزها في ذهن المتعلم بأسلوب مشوق وسريع الفهم بدلاً من تلقين المعلومات وحفظها، لمواكبة متطلبات عصر الاقتصاد المعرفي.

وقد أشار كثيرون إلى ضرورة تكيف النظام التعليمي مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرة السريعة والهائلة في هذا حتى نتمكن من مجابهة العصر، وذلك من خلال إعداد المعلم بما يتناسب ودوره في العملية التربوية، وبَيَّنَ فلمنج (Fleming, 1997) 10 التغيرات التي يشهدها عصرنا الحالي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلاً، وللتعايش معها بحيوية وإيجابية يجب أن نعمل على إحداث تغييرات في النظم التربوية سواء على صعيد التدريس المدرسي مع صغار السن والأطفال، أو على صعيد التعليم العالي مع الشباب من خلال العمل على التغيير في طريقة التعليم، والتركيز على إفساح المجال للطلاب بالتعلم الذاتي والتعلم التشاركي مع مجموعات، وأن يكون قائماً على حل المشكلات واستخدام مهارات التفكير .

وقد أشار كل من الهاشمي وعزاوي (2007) إلى ضرورة نقل الطالب من الدور التقليدي إلى الدور الإيجابي المشارك الفعّال الذي يناقش ويحاور ويعرض أفكاره، ويكتسب مهارات

التفكير مع الإبداع ويوظفها، وكذلك يسهم في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتدريبه على مهارات إبداعية، أي أن يصبح الطالب متعلماً نشطاً، ويتعلم كيف يتعلم، وكيف يطور خبراته ومهاراته باستمرار، يفكر في تعلمه تفكيراً تأملياً ونقدياً، ويربط ما يتعلمه مع ظروف الحياة الحقيقية والعمل بشكل فردي وجماعي.

التحول إلى الاقتصاد المعرفي في سورية:

يعدّ الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري والتأهيل المستمر عاملاً أساسياً في الارتقاء بمخرجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار. وقد حققت سورية نجاحات متعددة في المجال التعليمي بمراحله كلها خصوصاً في مجال المؤشرات التعليمية الأساسية كارتفاع نسب الالتحاق، وانخفاض مستويات التسرب، وانخفاض معدلات الأمية، وزيادة عدد المؤسسات التعليمية، وزيادة عدد الأطر العاملة في مجال التعليم. إلا أن نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الجامعي مازالت متدنية مقارنةً بمثيلاتها في بلدان العالم. فما زالت سورية دون المتوسط العالمي (20% من الشريحة العمرية) وحتى أدنى من المتوسط في الدول العربية والشرق الأوسط (25%)، وتبلغ نسبة الملتحقين في الثانوية العامة (1.7%)، والملتحقين في الكليات العلمية (علوم رياضيات وهندسة) لا يزيد على (0.4%) من السكان.

وبغض النظر عن المقدرة المعرفية والتقانية لخريجي الجامعات السورية، فإن عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير مازال في سورية بحدود 0.01% من إجمالي قوة العمل في سورية.

تعدّ السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار استراتيجية تأسيسية تم الإجماع على تبنيها كجزء أساسي من الخطة التنموية الخمسية الحادية عشرة 2011 - 2015، ويأتي هذا التبنّي ليعبر عن رغبة وطنية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة واستثمار مخرجات العلوم والتقانة والابتكار في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن غاياتها الأساسية السير باتجاه التحول نحو مجتمع المعرفة ليصبح قادراً على توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها لاستدامة التنمية الوطنية، وذلك بإرساء قاعدة وطنية للعلوم والتقانة

والابتكار، جناحها تطوير التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، وإنشاء جامعات ومراكز ومدن حاضنة للبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار

ويجب أن تنطلق سياسة سورية للعلوم والتقانة في سعيها نحو بلوغ تلك الغايات من مبادئ وأسس راسخة تحكم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمد من المبادئ والقيم الإنسانية التي تحض على العلم والتعلم والإتقان.

من ناحية أخرى، إن التحول إلى اقتصاد معرفي ابتكاري بات ضرورة للتعامل مع حقيقة أن سورية عليها مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية متأنية عن عوامل مهمة كتراجع إنتاج النفط والغاز، والزيادة في عدد الداخلين إلى سوق العمل، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وخصوصاً من فئة الشباب.

وقد اقترحت عدد من السياسات التي تساعد على تحول الاقتصاد السوري نحو اقتصاد المعرفة، ومنها ضرورة التخطيط لبناء المجتمع واقتصاد المعرفة والنظر إليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة ليصبح نظاماً وطنياً للابتكار والتجديد، وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة، وإيجاد البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تقانة المعلومات والاتصالات ومحاور الاقتصاد المعرفي التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي، وإيجاد البيئة العلمية وحاضنات الأعمال التي يمكن أن يتجلى فيها الإبداع والابتكار والتي تساعد على اكتشاف المبدعين والمبتكرين والإفادة منهم ورعايتهم وتوظيفها بكفاءة وفاعلية، وتطوير البنية التحتية المعلوماتية والاتصالية، وزيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، وتعزيز قناعة المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة، وبناء القدرات وتمكين المواطنين من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة في ظل اقتصاد المعرفة، وإدخال مقررات الاقتصاد المعرفي إلى المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وإيجاد آلية للحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة. (رئاسة مجلس الوزراء، 2011، 2-14).

مهارات الاقتصاد المعرفي:

إن فكرة الاقتصاد المعرفي، وما ألقته من تبعات كانت محور الاهتمام لكثير من الدول، ففي أمريكا مثلاً أوصت مجموعة من الدراسات الصادرة عن وزارة العمل بسدّ الفجوة بين

المعرفة والمهارات اللازمة لها، وقد تمخضت هذه الدراسات عن ضرورة وجود ثلاث مهارات أصيلة في المهن جميعها، ومن ضمنها التعليم، وهي: المهارات الأدبية، والفكرية، والجودة الشخصية. وهذه المهارات هي متطلبات سابقة لتحقيق مهارات عامة هي نظم المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، والصفات الشخصية (Yim-Teo, 2004, p13).

وفي استراليا أصدر مجلس التعليم عام (1991) مذكرة تقضي بضرورة العمل على توفير المهارات الآتية حتى تواكب المتطلبات الفردية والصناعية، وهي: اللغة والاتصالات، المعرفة العلمية والتكنولوجية، المعرفة الحضارية، مهارات حلّ المشكلات، والمهارات الشخصية (Warner, 1994, p: 4).

أمّا في المملكة المتحدة فقد أصدر وزير التربية عام (1989) قائمة بالمهارات اللازمة لمن يتصدى لمهنة التعليم وفقاً للاقتصاد المعرفي. وقد تضمنت هذه المهارات: الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والعمل في مجموعات لتحسين تعلّم الفرد. وأخيراً فقد نحت ألمانيا نحواً مماثلاً برعاية وزارة التربية مشروعاً لبيان الكفايات الأساسية لمهنة التعليم عام 1990، وقد اشتملت هذه الكفايات على: تنظيم المهارات العملية وتطبيقها، والاتصال والتعاون، والمسؤولية والقدرة على العمل وتحمل ضغوطه (Warner, 1994, p:4).

ويرى (Cairney, 2000, 25) أن الاقتصاد المعرفي يدعم إقامة مشاريع اقتصادية بإدارة وإشراف ذاتي، إلا أن ذلك يتطلب مهارات أدائية ومهارات تفكير، وتشمل: تحمل المسؤولية، وتقدير الذات وإدارتها، والأمانة، والعمل الجماعي بروح الفريق، والتعاون، والاستقلالية، واستمرارية التعلم مدى الحياة، وتطوير مهارات حياتية للمستقبل. وقد حدد آخرون مهارات الاقتصاد المعرفي بما يأتي: تعلّم كيف تتعلم، وإدارة المعلومات، والإبداع، والوعي التنظيمي، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال، والتأثير الشخصي، والقيادة.

ويشير العمري (2004) إلى أن المهارات اللازمة للطلبة، لتمكينهم من توظيفها في الحياة العملية، والتكيف داخل مجتمع الاقتصاد المعرفي، ومواكبة مستجداته، وتقنياته الحديثة وتحدياته، هي:

- 1- مهارات أساسية، وتشمل: القراءة، والكتابة، والعمليات الحسابية، والعمليات الأساسية لتقنيات التعليم.
- 2- مهارات الاتصال، وتشمل: التعبير الشفوي، والكتابة، ومهارات الحوار والتفاوض، والإقناع، والتأثير والاستشارة.
- 3- مهارات التفكير، وتشمل: مهارات معرفية مثل: التحليل، وحل المشكلات، وتقييم المواقف والاقتراحات وتوظيفها، واتخاذ القرارات، ومهارات فوق معرفية، مثل: الضبط، والتوجيه.
- 4- مهارات العمل الجماعي، وتشمل: التعاون مع الآخرين، والعمل مع فريق.
- 5- مهارات جمع المعلومات، وتشمل: تحديد المعلومات، وجمعها، وتحليلها، وتنظيمها، وعرضها.
- 6- المهارات السلوكية، وتشمل: التكيف مع المواقف المتغيرة، وتحمل المخاطر؛ لأجل تكوين رؤية معينة والدفاع عنها، والاستقلالية، وتحمل المسؤولية، والابتكار والتجديد. (العمرى، 2004، 35).

ولتحقيق الجودة والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم، ينبغي أن تقوم كليات التربية بالدور المطلوب منها لتخريج المعلم الكفّي القادر على الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في ظل عصر الاقتصاد المعرفي. ولذا قام الباحثان بحصر أهم المهارات التي يفرضها الاقتصاد المعرفي والتي يجب أن يمتلكها معلم المستقبل من خلال مراجعة العديد من البحوث والدراسات السابقة والمراجع النظرية المتعلقة بهذا المجال. وهذه المهارات هي: التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا. ويتفرع عن هذه المهارات الرئيسة مجموعة من المهارات الفرعية.

11. منهج البحث

اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن وصف ظاهرة محددة عن طريق جمع البيانات والمعلومات عنها وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة

12. إجراءات البحث: اتبعت الإجراءات الآتية:

- 1- تحديد المشكلة وأهداف البحث بدقة.
- 2- الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بالاقتصاد المعرفي من حيث خصائصه وتحدياته ومهاراته.

3- بناء أداة البحث: وهي عبارة عن استبانة موجهة لطلبة السنة الرابعة معلم الصف في كل من كليتي التربية بدمشق وكلية التربية الرابعة بالقنيطرة، وقد بنيت وفق الخطوات الآتية:

- ✓ تحديد الهدف من الاستبانة: يتمثل الهدف من الاستبانة في تحديد مهارات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف.
- ✓ تحديد المحاور الأساسية للاستبانة في ثمانية محاور يمثل كل منها مهارة عامة من مهارات الاقتصاد المعرفي، وهي: التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا.
- ✓ اشتقاق المهارات الفرعية المتعلقة بكل مهارة من المهارات العامة للاقتصاد المعرفي.
- ✓ تحديد شكل بنود الاستبانة وصياغتها وفق كل محور من المحاور الثمانية، إذ يُجابُ عن البنود وفق سلم خماسي (بدرجة مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً).
- ✓ عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها، إذ طلب إليهم إبداء رأيهم في: مدى ملاءمة الاستبانة للهدف الذي وضعت من أجله، وسلامة العبارات من حيث الصياغة اللغوية، ومدى انتماء كل بند للمحور المندرج في إطاره، وإضافة ما يروونه مناسباً من البنود أو حذفه ولكل محور من المحاور، ثم تعديل بنود الاستبانة في ضوء ملاحظات المحكمين.
- ✓ التأكد من ثبات الاستبانة بتطبيقها على عينة من طلبة معلم الصف السنة الرابعة في كلية التربية بدمشق، بلغ عددها (20) طالباً وطالبة، ثم إعادة تطبيقها بعد (15) يوماً من التطبيق الأول، ثم تفرغ النتائج وحساب معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني وفقاً لقانون بيرسون (Pearson) الذي بلغ (0.77) وهي قيمة مقبولة إحصائياً لأغراض الدراسة.
- ✓ وضع الاستبانة في صورتها النهائية التي تضمنت (68) بنداً توزعت على المحاور الثمانية، يمثل كل محور منها مهارة رئيسة من مهارات الاقتصاد المعرفي، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (1) محاور الاستبانة وعدد بنودها

رقم المحور	محاور الاستبانة	عدد البنود في كل محور
1	التفكير الناقد	12
2	التفكير الإبداعي	8
3	التعلم الذاتي	11
4	حل المشكلات	7
5	تطبيق المعرفة	4
6	العمل ضمن فريق	6
7	التواصل	11
8	استخدام التكنولوجيا	9
	المجموع	68

4- تحديد المجتمع الأصلي للبحث: يتكون المجتمع الأصلي للبحث من الطلبة الحديثين جميعهم - معلم الصف السنة الرابعة في كلية التربية بدمشق البالغ عددهم (460) طالباً وطالبة (من غير طلبة الفروع)، كما يتكون من الطلبة الحديثين معلم الصف السنة الرابعة في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة البالغ عددهم (245) طالباً وطالبة، وذلك في العام الدراسي 2014/2015م، ونظراً إلى الظروف التي تمر بها سورية فقد سُمح للطلبة الذين يرغبون من كلية التربية بالقنيطرة بالالتحاق في كلية التربية بدمشق، وقد بلغ عدد هؤلاء الطلاب (104) طلاب، لذا قام الباحثان بإسقاط هذا العدد من المجتمع الأصلي في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة ليصبح (141) طالباً وطالبة ملتزمين بالدوام في كلية التربية بالقنيطرة.

5- تحديد عينة البحث: بسبب الظروف الطارئة التي تمر بها سورية كان من الصعب تحديد عينة البحث بدقة، لذا قام الباحثان بتوزيع أداة البحث على الطلبة الملتزمين بالدوام فعلياً جميعهم في كل من الكليتين، وحددا عينة البحث بعدد الاستبانة الصالحة للتفريع، ويوضح ذلك الجدولان الآتيان:

جدول (2) عينة البحث من طلبة السنة الرابعة معلم الصف في القنيطرة

المجموع	الجنس		نوع الشهادة الثانوية		المتغير
	إناث	ذكور	أدبي	علمي	فئات المتغير
80	58	22	51	29	العدد
%100	%72.5	%27.5	%63.75	%36.25	النسبة المئوية

جدول (3) عينة البحث من طلبة السنة الرابعة معلم الصف في دمشق

المجموع	الجنس		نوع الشهادة الثانوية		المتغير
	إناث	ذكور	أدبي	علمي	فئات المتغير
200	170	30	128	72	العدد
%100	%85	%15	%64	%36	النسبة المئوية

6- تفرغ النتائج ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. نتائج البحث ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها لدى طلبة كلية التربية تخصص معلم الصف-السنة الرابعة؟

حصر الباحثان تلك المهارات، وفق منهجية علمية منظمة، وتوصلاً إلى أن مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها لدى طلبة معلم الصف هي: التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا. ويتفرع عنها مجموعة من المهارات الفرعية الموضحة في أداة البحث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مهارات الاقتصاد المعرفي المتوفرة بدرجة كافية لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كل من كليتي التربية بدمشق والتربية الرابعة بالقيصرية، من وجهة نظرهم.

للإجابة عن هذا السؤال أعطيت كل درجة من درجات توافر مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في أداة البحث قيمةً متدرجة وفقاً لمقياس ليكرت، واستناداً إلى قاعدة التقريب الرياضي تم التعامل مع متوسطات الدرجات لتحديد درجة التوافر. كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (4) توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف والقيم الموافقة لها

درجة توافر المهارة	القيمة المعطاة لدرجة التوافر	فئات قيم المتوسط الحسابي لكل درجة
كبيرة جداً	5	5.00 - 4.51
كبيرة	4	4.50 - 3.51
متوسطة	3	3.50 - 2.51
ضعيفة	2	2.50 - 1.51
ضعيفة جداً	1	1.50 - 1.00

ثم حسب الباحثان المتوسط الحسابي لكل مهارة من مهارات الاقتصاد المعرفي، والانحراف المعياري والنسبة المئوية لدرجة توافر كل منها من الدرجة العظمى، وقد حددت نسبة (70% فأكثر) من الدرجة العظمى لتوافر كل مهارة فرعية من مهارات الاقتصاد المعرفي، بوصفها معياراً يجري في ضوئه تحديد مهارات الاقتصاد المعرفي

المتوافرة بدرجة كافية لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (5) المتوسط الحسابي والنسب المئوية لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف

المتغير	مهارات الاقتصاد المعرفي	عدد البنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير	المتوسط الحسابي مقسوماً على عدد البنود	درجة التوافر
دمشق القيصرية	التفكير الناقد	12	33.41	9.256	55.68%	غير كافية	2.78	متوسطة
	التفكير الإبداعي		20.12	5.585	50.28%	غير كافية	2.51	متوسطة
دمشق القيصرية	التعلم الذاتي	11	36.78	7.136	66.87%	غير كافية	3.34	متوسطة
	حل المشكلات		25.75	4.081	73.55%	درجة كافية	3.67	كبيرة
دمشق القيصرية	تطبيق المعرفة	4	11.20	2.855	56%	غير كافية	2.8	متوسطة
	العمل ضمن فريق		19.43	3.585	64.75%	غير كافية	3.23	متوسطة
دمشق القيصرية	التواصل	11	31.81	7.603	57.83%	غير كافية	2.89	متوسطة
	استخدام التكنولوجيا		32.04	6.490	71.18%	درجة كافية	3.56	كبيرة
دمشق القيصرية	المجموع الكلي	68	213.07	29.300	62.2%	غير كافية	3.13	متوسطة
			209.60	22.258	61.64%	غير كافية	3.08	متوسطة

بالنسبة إلى النتائج المتعلقة بطلبة كلية التربية بدمشق: يُلاحظ من الجدول السابق أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة معلم الصف بكلية التربية بدمشق قد راوحت بين الدرجة الكبيرة والمتوسطة، وكحد أعلى لمهارة (حل المشكلات) بمتوسط حسابي قدره (3.67)، وكحد أدنى لمهارة (التفكير الإبداعي) بمتوسط حسابي قدره (2.51)، في حين كانت درجة التوافر للمهارات كلها (3.13) وهي درجة متوسطة، ويترتيب تنازلي للمهارات حسب درجة توافرها لدى الطلبة من وجهة نظرهم نجد الآتي:

- 1- حل المشكلات، 2- استخدام التكنولوجيا، 3- العمل ضمن فريق، 4- التعلم الذاتي، 5- التواصل، 6- تطبيق المعرفة، 7- التفكير الناقد، 8- التفكير الإبداعي.

وبالعودة للنسب المئوية لدرجات التوافر السابقة نجد أن المهارات كلها متوافرة لدى الطلبة بدرجة غير كافية عند النسبة 70% فأكثر عدا مهارتي حل المشكلات واستخدام التكنولوجيا. بالنسبة إلى النتائج المتعلقة بطلبة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقيصرية: تشير النتائج إلى أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى هؤلاء الطلبة قد راوحت

بين الدرجة الضعيفة والكبيرة، إذ بلغت أعلى حد لها في مهارة حل المشكلات بمتوسط حسابي قدره (3.58)، وبلغت أدنى حد لها في مهارة (التفكير الإبداعي) بمتوسط قدره (2.29)، وبلغ المتوسط الحسابي للمهارات كلّها (3.08) بدرجة متوسطة، وبترتيب تلك المهارات وفق درجة توافرها تنازلياً نجد الترتيب الآتي: 1- حل المشكلات، 2- استخدام التكنولوجيا، 3- التعلم الذاتي، 4- العمل ضمن فريق، 5- التفكير الناقد، 6- التواصل، 7- تطبيق المعرفة، 8- التفكير الإبداعي.

وبملاحظة النسب المئوية لدرجات توافر المهارات، نجد أن المهارات كلّها متوافرة لدى الطلبة بدرجة غير كافية عند النسبة 70% فأكثر، عدا مهارتي حل المشكلات، واستخدام التكنولوجيا.

يمكن تفسير النتائج السابقة بعدم رضا الطلبة عن أنفسهم سواء على المستوى الشخصي والمكتسبات أو على المستوى الدراسي، إذ تعاني البلاد من وضع استثنائي يصعب فيه على الطلبة القيام بكل ما هو مطلوب منهم أو واجب عليهم بدءاً من الحضور وانتهاء بإنتاج البحوث أو إعدادها. لذا نجد أن تقديرهم لدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم هو دون الدرجة الكافية. وفيما يتعلق بمهارة حل المشكلات، نجد أن أكثر مواد طلبة السنة الرابعة معلم الصف تنقسم إلى جزأين: القسم النظري والقسم العملي، وفي القسم العملي عادة ما يطلب إليهم إنجاز حلقات بحث باتباع منهج علمي دقيق، وإن هذا المنهج العلمي هو ذاته الذي يتبعه أي فرد منا عند مواجهته لمشكلة ما في حياته. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمهارة استخدام التكنولوجيا إذ تفرض بعض المقررات نفسها على الطلبة للتعامل مع التكنولوجيا، ونذكر منها: مقررات تقنيات التعليم، والتربية العملية، وفيزيولوجيا الأعضاء.... فضلاً عما يفرضه العصر على كل فرد للتعامل مع التكنولوجيا من هواتف ذكية وحواسيب وشبكات إنترنت.

بالعودة للدراسات السابقة لمقارنة نتائجها بالنتائج الحالية نجد أن دراسة (العمرى، 2013) التي هدفت إلى تعرّف مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية التي يحتاجونها في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي، فقد أظهرت أن مهارات العمل الجماعي جاءت في المرتبة الأولى من بين المهارات قيد الدراسة، ومن ثمّ اختلفت مع نتائج البحث الحالي، إذ جاءت مهارات حل المشكلات في المرتبة الأولى.

يُلاحظ من النتائج السابقة أيضاً اختلاف ترتيب المهارات من وجهة نظر الطلبة في الكليتين، فمثلاً: جاءت مهارات التفكير الناقد في المرتبة السابعة لدى طلبة دمشق، في

حين جاءت في المرتبة الخامسة لدى طلبة القنيطرة، وهذا لا يمكن تفسيره قبل التأكد من دلالة الفروق بين متوسطات درجاتهم، وهو موضح في نتائج الفرضية الآتية:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير مكان الكلية.

للتحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (ت) ستودنت، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (6) نتائج (ت) ستودنت لبيان دلالة الفروق بين متوسطات إجابات طلبة السنة الرابعة معلم الصف المتعلقة بدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم وفق متغير مكان الكلية

المهارة	مكان الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التفكير الناقد	دمشق	200	33.41	9.256	1.683	278	0.093	غير دالة
	القنيطرة	80	35.33	6.669				
التفكير الإبداعي	دمشق	200	20.12	5.585	2.302	278	0.062	غير دالة
	القنيطرة	80	18.38	6.028				
التعلم الذاتي	دمشق	200	36.78	7.136	-1.048	278	0.295	غير دالة
	القنيطرة	80	37.74	6.286				
حل المشكلات	دمشق	200	25.75	4.081	1.210	278	0.227	غير دالة
	القنيطرة	80	25.10	3.893				
تطبيق المعرفة	دمشق	200	11.20	2.855	0.138	278	0.890	غير دالة
	القنيطرة	80	11.15	2.434				
العمل ضمن فريق	دمشق	200	20.39	4.189	1.802	278	0.073	غير دالة
	القنيطرة	80	19.43	3.585				
التواصل	دمشق	200	31.81	7.603	1.070	278	0.286	غير دالة
	القنيطرة	80	30.70	8.412				
استخدام التكنولوجيا	دمشق	200	32.04	6.490	0.294	278	0.769	غير دالة
	القنيطرة	80	31.79	6.016				
المهارات ككل	دمشق	200	213.07	29.300	0.954	278	0.341	غير دالة
	القنيطرة	80	209.60	22.258				

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أن قيمة (ت) في كل من مهارات الاقتصاد المعرفي والمجموع الكلي عند مستوى دلالة (0.05) هي غير دالة إحصائياً؛ مما يدعو إلى قبول الفرضية. أي إنَّ الفروق الظاهرية بين وجهات نظر الطلبة في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم هي فروق غير دالة إحصائياً، ومن ثَمَّ إنَّ متغير (مكان الكلية) ليس له تأثير في آرائهم.

تعزى هذه النتيجة إلى الظروف الدراسية المتشابهة في كل من الكليتين من حيث اعتماد اللائحة الداخلية لنظام معلم الصف نفسها في كل من الكليتين، واعتماد الكتب الجامعية نفسها أيضاً في السنوات جميعها، فضلاً عن تكليف عدد كبير من الأساتذة في كلية التربية بدمشق بالتدريس في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة، ومن ثمّ قد تشابه الطرائق المتبعة أيضاً في المحاضرات النظرية والعملية. ينتج عن ذلك تشابه في المخرجات المنتظرة من كلتا الكليتين وتقارب من ثمّ في المهارات المكتسبة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (ت) ستودنت، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول (7) نتائج (ت) ستودنت لبيان دلالة الفروق بين متوسطات إجابات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة المتعلقة بدرجة توافر مهارات الاقتصاد

المعرفي لديهم وفق متغير الجنس

المهارة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التفكير الناقد	ذكور	22	31.95	4.990	2.913-	78	0.005	دالة
	إناث	58	36.60	6.813				
التفكير الإبداعي	ذكور	22	19.86	5.532	3.394	78	0.061	غير دالة
	إناث	58	17.05	5.711				
التعلم الذاتي	ذكور	22	37.86	5.726	0.110	78	0.913	غير دالة
	إناث	58	37.69	6.533				
حل المشكلات	ذكور	22	26.32	2.885	3.334	78	0.071	غير دالة
	إناث	58	24.26	3.914				
تطبيق المعرفة	ذكور	22	11.14	1.983	0.031-	78	0.976	غير دالة
	إناث	58	11.16	2.601				
العمل ضمن فريق	ذكور	22	20.36	2.128	1.452	78	0.150	غير دالة
	إناث	58	19.07	3.960				
التواصل	ذكور	22	29.77	7.184	0.605-	78	0.547	غير دالة
	إناث	58	31.05	8.866				
استخدام التكنولوجيا	ذكور	22	33.05	6.418	1.154	78	0.252	غير دالة
	إناث	58	31.31	5.844				
المهارات ككل	ذكور	22	213.32	13.995	0.919	78	0.361	غير دالة
	إناث	58	208.19	24.640				

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أن قيمة (ت) في مهارة (التفكير الناقد) عند مستوى دلالة (0.05) هي قيمة دالة إحصائياً؛ ممّا يستدعي القول بوجود فروق دالة بين

الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهة نظرهم في توافر تلك المهارة لديهم، وبمراجعة المتوسطات الحسابية في هذه المهارة نجد أن هذه الفروق الدالة هي لصالح الإناث.

يمكن تفسير هذه النتيجة بناء على نتائج كثير من الدراسات السابقة التي أكدت تفوق الإناث على الذكور في مهارات التفكير الناقد، ولاسيما طلبة الجامعات، ومن هذه الدراسات (سرحان، 2000)، (عبد الرازق، 2001)، (سالم، 2001)، وهذا قد يعود إلى أن الذكور يشعرون بدرجة أكبر من الاستقلالية والسلطة التي يعدونها مؤهلاً لهم لإصدار الأحكام الذاتية دون تحليل المعطيات، في حين تستند الإناث إلى الدعم المنطقي لأحكامهن بسبب تمتعهن بدرجة أقل من الاستقلالية، وعدم قبول رأيهن في المجتمع.

في حين تشير النتائج إلى أن قيمة ت في المجموع الكلي للمهارات، وفي كل من مهارات (التفكير الإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا) هي قيم غير دالة إحصائياً، ممّا يستدعي القول بعدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهة نظره في توافر هذه المهارات لديهم.

تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة (الزيودي، 2012) التي أثبتت وجود فروق دالة إحصائياً في دور تكنولوجيا المعلومات في مهارات الحياة للطلبة تعزى للجنس ولصالح الطالبات. في حين أثبتت كل من الدراسات (المرايات والقضاة، 2009)، و(أبو النعير وآخرون، 2011)، و(الخالدي، 2013)، عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس فيما يتعلق بآراء عينة البحث بالاقتصاد المعرفي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة بالقنيطرة فيما يتعلق بآرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية.

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار (ت) ستودنت، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول (8) نتائج (ت) ستودنت لبيان دلالة الفروق بين متوسطات إجابات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية الرابعة المتعلقة بدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم وفق متغير نوع الشهادة الثانوية

المهارة	نوع الشهادة الثانوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التفكير الناقد	علمي	29	38.52	6.833	3.443	78	0.001	دالة
	أدبي	51	33.51	5.904				
التفكير الإبداعي	علمي	29	22.52	5.343	5.397	78	0.000	دالة
	أدبي	51	16.02	5.081				
التعلم الذاتي	علمي	29	38.69	5.626	1.022	78	0.310	غير دالة
	أدبي	51	37.20	6.624				
حل المشكلات	علمي	29	26.83	3.083	3.159	78	0.002	دالة
	أدبي	51	24.12	3.988				
تطبيق المعرفة	علمي	29	11.93	1.981	2.217	78	0.030	دالة
	أدبي	51	10.71	2.571				
العمل ضمن فريق	علمي	29	20.83	2.361	2.745	78	0.007	دالة
	أدبي	51	18.63	3.924				
التواصل	علمي	29	38.48	7.670	8.706	78	0.000	دالة
	أدبي	51	26.27	4.875				
استخدام التكنولوجيا	علمي	29	34.34	3.638	3.010	78	0.004	دالة
	أدبي	51	30.33	6.620				
المهارات ككل	علمي	29	232.14	16.673	10.603	78	0.000	دالة
	أدبي	51	196.78	12.844				

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أن قيمة (ت) في مهارة التعلم الذاتي عند مستوى دلالة (0.05) هي غير دالة إحصائياً؛ مما يدعو إلى القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الفرع العلمي وطلبة الفرع الأدبي فيما يتعلق بوجهة نظرهم في توافر هذه المهارة لديهم.

في حين تشير النتائج إلى أن قيمة ت في المجموع الكلي للمهارات، وفي كل من مهارات (التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والعمل ضمن فريق، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا) هي قيم دالة إحصائياً، مما يدعو للقول

بوجود فروق دالة، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لدى الطلبة من حملة الشهادة الثانوية في الفرعين (العلمي والأدبي) نجد أن هذه الفروق هي لصالح طلبة الفرع العلمي، أي طلبة معلم الصف الذين يحملون الشهادة الثانوية الفرع العلمي، أي إنهم قد تفوقوا على طلبة الفرع الأدبي من حيث توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم.

تُفسر هذه النتيجة بناء على طبيعة الاقتصاد المعرفي وما يتطلبه من امتلاك الفرد لمهارات التعامل مع العلم والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها واستخدامها وحل المشكلات المتعلقة بها، وهذه المهارات قد يكون طلبة الفرع العلمي أقدر على أدائها من طلبة الفرع الأدبي.

بمعنى مشابه، قد تعود هذه النتيجة إلى خصائص طلبة كل من الفرعين، ففي حين يتميز طلبة الفرع العلمي بميلهم إلى حل المشكلات بطريقة علمية عملية نتيجة تعودهم على ذلك في سني دراستهم الثانوية، يتميز طلبة الفرع الأدبي بميلهم إلى التأمل والدراسة النظرية بشكل أكبر.

بمقارنة هذه النتيجة بنتائج الدراسات السابقة نجد أن دراسة (الهيئات والقضاة) أثبتت وجود فروق بين أفراد عينة البحث فيما يتعلق بأرائهم في الاقتصاد المعرفي ولصالح طلبة الفروع العلمية.

في حين أظهرت نتائج دراسة (الزيودي، 2012) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الفرع الأكاديمي وطلبة الفرع المهني في المهارات كلها.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (ت) ستودنت، كما هو موضَّح في الجدول الآتي:

جدول (9) نتائج (ت) ستودنت لبيان دلالة الفروق بين متوسطات إجابات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق المتعلقة بدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم وفق متغير الجنس

المهارة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التفكير الناقد	ذكور	30	26.93	6.491	-4.339	198	0.000	دالة
	إناث	170	34.55	9.214				
التفكير الإبداعي	ذكور	30	17.97	4.484	-2.310	198	0.022	دالة
	إناث	170	20.49	5.684				
التعلم الذاتي	ذكور	30	42.00	6.417	4.557	198	0.000	دالة
	إناث	170	35.86	6.870				
حل المشكلات	ذكور	30	24.80	3.605	-1.379	198	0.169	غير دالة
	إناث	170	25.91	4.146				
تطبيق المعرفة	ذكور	30	12.27	2.625	2.242	198	0.026	دالة
	إناث	170	11.01	2.860				
العمل ضمن فريق	ذكور	30	20.20	4.270	-0.262	198	0.794	غير دالة
	إناث	170	20.42	4.186				
التواصل	ذكور	30	33.67	5.973	1.455	198	0.147	غير دالة
	إناث	170	31.48	7.825				
استخدام التكنولوجيا	ذكور	30	32.60	5.253	-2.989	198	0.003	دالة
	إناث	170	28.83	6.536				
المهارات ككل	ذكور	30	206.67	18.856	-1.497	198	0.136	غير دالة
	إناث	170	212.33	19.146				

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيم (ت) في كل من مهارات (حل المشكلات)، و(العمل ضمن فريق)، و(التواصل)، و(المجموع الكلي للمهارات) هي قيم غير دالة إحصائياً؛ مما يؤكد عدم دلالة الفروق الظاهرية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهة نظرهم في توافر هذه المهارات لديهم.

في حين نجد أن قيم (ت) في كل من مهارات (التفكير الناقد) و(التفكير الإبداعي) و(تطبيق المعرفة) و(استخدام التكنولوجيا)، هي قيم دالة إحصائياً، مما يؤكد وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهة نظرهم في توافر تلك المهارات لديهم، وبمراجعة المتوسطات الحسابية في الجدول السابق، يتضح أن الفروق هي لصالح الإناث في كل من مهارات التفكير الناقد والإبداعي، في حين نجد أنها لصالح الذكور في كل من مهارتي تطبيق المعرفة واستخدام التكنولوجيا.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق فيما يتعلق بأرائهم في توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية.

للتحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (ت) ستودنت، كما هو موضَّح في الجدول الآتي:

جدول (10) نتائج (ت) ستودنت لبيان دلالة الفروق بين متوسطات إجابات طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كلية التربية بدمشق المتعلقة بدرجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم وفق متغير نوع الشهادة الثانوية

المهارة	نوع الشهادة الثانوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التفكير الناقد	علمي	72	37.68	8.751	5.204	198	0.000	دالة
	أدبي	128	31.01	8.677				
التفكير الإبداعي	علمي	72	21.54	6.561	2.754	198	0.006	دالة
	أدبي	128	19.31	4.796				
التعلم الذاتي	علمي	72	38.61	6.207	2.767	198	0.006	دالة
	أدبي	128	35.75	7.435				
حل المشكلات	علمي	72	26.54	4.717	2.088	198	0.038	دالة
	أدبي	128	25.30	3.618				
تطبيق المعرفة	علمي	72	11.99	3.009	2.978	198	0.003	دالة
	أدبي	128	10.76	2.676				
العمل ضمن فريق	علمي	72	21.13	3.654	1.886	198	0.061	غير دالة
	أدبي	128	19.97	4.421				
التواصل	علمي	72	35.35	7.508	5.254	198	0.000	دالة
	أدبي	128	29.82	6.928				
استخدام التكنولوجيا	علمي	72	34.24	5.954	3.711	198	0.000	دالة
	أدبي	128	30.80	6.471				
المهارات ككل	علمي	72	227.07	14.479	10.880	198	0.000	دالة
	أدبي	128	202.71	15.586				

يتضح من الجدول السابق أن قيم (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في مهارة العمل ضمن فريق، مما يؤدي إلى القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بين الطلبة فيما يتعلق بأرائهم في توفر مهارة العمل ضمن فريق لديهم تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية.

في حين نجد أن قيم (ت) هي قيم دالة إحصائياً في المجموع الكلي للمهارات، وفي كل من مهارات (التفكير الناقد والإبداعي، والتعلم الذاتي، وحل المشكلات، وتطبيق المعرفة، والتواصل، واستخدام التكنولوجيا)، مما يؤكد وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات الطلبة فيما يتعلق بأرائهم في توافر المهارات السالفة الذكر لديهم، تبعاً لمتغير نوع الشهادة الثانوية. وبمراجعة المتوسطات الحسابية في تلك المهارات يلاحظ أن الفروق في كل منها لصالح الطلبة حملة الشهادة الثانوية الفرع العلمي.

يمكن تفسير هذه النتيجة بطبيعة مهارات الاقتصاد المعرفي، وارتباطها بالمعرفة، وقدرة الطالب على استخدامها ونقلها وتطبيقها وتوليد الجديد منها، وهذه الخصائص قد ترتبط بالأفراد ذوي الميول العلمية أكثر من الأفراد ذوي الميول الأدبية، ولاسيما ما يتعلق منها بالتعامل مع التكنولوجيا، وحل المشكلات، والقدرة على التفكير بأنواعه كلها.

أما فيما يتعلق بمهارة العمل ضمن فريق فهي مهارة ترتبط بالخصائص الشخصية الاجتماعية للطلبة وقدرة كل منهم على العمل التعاوني مع زملائه ضمن خطة عمل واضحة، بغض النظر عن قدراتهم العقلية أو ميولهم العلمية.

مقترحات البحث: بناء على نتائج البحث يمكن اقتراح ما يأتي:

- مراجعة خطط برامج معلم الصف في كليات التربية وتعديلها بما يحقق الكفايات والمهارات والمعارف التي يتطلبها اقتصاد المعرفة، بحيث تضاف معارف جديدة تحقق كفايات ومهارات متنوعة للطلبة، ومن ضمنها الكفايات التربوية.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي الحلقة الأولى في أثناء الخدمة للقيام بأدوارهم المنوطة بهم في عصر الاقتصاد المعرفي.
- تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع والمنظمات غير الحكومية في العمل على ترسيخ مفهوم الاقتصاد المعرفي لدى أفراد المجتمع بدءاً من المراحل التعليمية الأولى بهدف إكسابهم مهاراته بالشكل الأمثل.
- استكمال الدراسة الحالية والاعتماد على قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي في بناء برنامج تدريبي لمعلمي الحلقة الأولى لتنمية تلك المهارات لديهم.
- إجراء دراسة تتناول مدى تحقيق مناهج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لمعايير الاقتصاد المعرفي.
- دمج مهارات الاقتصاد المعرفي في المناهج الدراسية لمختلف الكليات في جامعة دمشق.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

- أبو نعير، نذير؛ السرحان، خالد؛ والزيون، محمد سليم. (2011). مفهوم الاقتصاد المعرفي وأدوار المعلمين المتجددة خلاله من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. *مجلة دراسات العلوم التربوية*، المجلد 38، العدد 1.
- تركي، ياسر بن عبد الله. (2007). *إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى*. رسالة دكتوراه غير منشورة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2002). *خلق الفرص للأجيال القادمة*. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003). *نحو إقامة مجتمع المعرفة*. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- حيدر، حسين عبد اللطيف. (2004). *الإدارة الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية، السنة 19، العدد 21*
- الخالدي، جمال. (2013). *درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص 159-187*.
- ذياب، مهري؛ وجمال الدين، نجوى. (2007). *الجامعة ومجتمع المعرفة - التحدي والاستجابة في مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية*. المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للعلم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المنعقد من 3 - 5 مايو 2004م، ج1، ص 63.
- رئاسة مجلس الوزراء. (2011). *السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في الجمهورية العربية السورية نحو مجتمع المعرفة واستدامة التنمية*.
<http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&ved=0CEUQFjAF&url>
- رشيد، سلمان. (2004). *البعد الاستراتيجي للمعرفة*. مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية.

- الزيودي، (2012). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (ERfKE) في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية. *المجلة العربية لتطوير التفوق*، العدد (5)، المجلد الثالث.
- سالم، عماد. (2001). مستوى التفكير الناقد لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وعلاقته ببعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- سرحان، محمد. (2000). مهارات التفكير الناقد وعلاقتها بحل المشكلات لدى عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- السليمي، علي. (2002). *آليات تطوير التعليم العالي في الوطن العربي من أجل المستقبل*. بحث مقدم لمؤتمر العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- السورطي، يزيد عيسى. (2005). الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي. *مجلة دراسات، الجامعة الأردنية*، مجلد 32، العدد 1.
- الشمري، هاشم، والليثي، ناديا. (2008). *الاقتصاد المعرفي*. عمان: مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع.
- الشوا، هلا والحاك، صادق. (2007). *مدى مواكبة المناهج التربوية في الجامعات الأردنية لمتطلبات مجتمع المعرفة، المنهاج التربوي وقضايا العصر*. مؤتمر كلية التربية السابع كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد: عالم الكتب الحديث.
- الصيفي، سعيد. (2006). الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة. *مجلة مستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 29، العدد 332، ص 120.
- عبد الرازق، محسن. (2001). أثر استخدام الأسلوب البنائي في المختبر في تحصيل الطلبة وتنمية التفكير الناقد لديهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- علي، نبيل. (1994). *العرب وعصر المعلومات*. الكويت: عالم المعرفة، ابريل 1994، ص 122.
- العمري، جمال. (2013). مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي. *مجلة دراسات نفسية وتربوية*، عدد 10.
- العمري، صالح محمد. (2004). *تدريس الجغرافية وفق رؤية الاقتصاد المعرفي*. عمان: مطابع الدستور.

- عيسى، ثروت. (2008). *أساليب الاستفادة من إدارة المعرفة بالمؤسسات التعليمية: المفهوم- العمليات-النواتج*. كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.
- فارس، مسعود. (2005م). *إدارة المعرفة والابتكار: أين الجامعات العربية من هذه التطورات؟*. ندوة: الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، بجامعة الملك خالد.
- القمة العالمية لمجتمع المعلومات. (2003). www.itu.int/wsis، 10-12 ديسمبر 2003، جنيف.
- مجدل، أحمد وهواري، معراج. (2005م). *إدارة المعرفة التنظيمية في مؤسسات التعليم العالي: المفهوم والأساليب والاستراتيجيات*. ندوة: الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، المنعقدة بجامعة الملك خالد، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، من 20-22/12/2005م.
- المرايات، سفانة، والقضاة، محمد أمين. (2009). *اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي*. مجلة علوم إنسانية، العدد 42.
- مصطفى، مهند؛ الكيلاني، أحمد. (2011). *درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن*. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (1998م). *نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن*. مجلة كليات التربية ومسؤولي تدريب المعلمين في أثناء الخدمة". قطر: الدوحة، 27-30/9/1998م.
- مؤتمن، منى. (2003). *نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجال الاقتصاد المعرفي*. وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.
- نجم عبود، نجم. (2008). *إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات*. القاهرة: الوراق للنشر والتوزيع.
- الهاشمي، عبد الرحمن وعزاوي، فائزة. (2007). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة.
- هيلات، بهجت، والقضاة، محمد أمين. (2008). *درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 22

- اليونسكو . (2005). **التقرير العالمي لليونسكو "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"**. منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

المراجع الأجنبية

- Abdul-Hamid, Husein. (2000). Measuring Student Knowledge and Skills in Reading. Mathematical and Scientific Literacy Evidence from PISA 2000 University of Maryland University College.
- Bonal, X & Ramba, X. (2003). Captured by the Totally Pedagogised Society: Teacher and Teaching in the Knowledge Economy. *Globalization, Societies and Education*, 11, 2: 169-184
- Cairney, T. (2000). *The Knowledge Based Economy*. Implications For Vocational Education and Training, University of Western Sydney.
- Delanty, G. (2003). Ideologies of the knowledge society and the cultural contradictions of higher education. *Policy Futures in Education*, 1(1). doi:10.2304/pfie.2003.1.1.9.
- Fleming, J. (1997). *Successful Life Skills Adult Learning*; 8,5- 6, 10, Ephost@Epnnet.Com
- Metcalfe A, Scott .(2009). *Knowledge for whose society? Knowledge production, higher education, and federal policy in Canada*, High Educ (2009) 57:DOI 10.1007/.
- Teriel& Grump (2004).Ongoing In A Knowledge Economy Perceptions and Actions , *Journal Of International Studies In Sociology Of Education* ,(13) ,55-74.
- Warner, C. (1994). ***The Development of Generic Competencies in Australia and New Zeland***. National Centre for Educational Research, Australia.
- Word Bank Institute (2003). *Knowledge Economics in the Middle East and North Africa: Toward New Development Strategies*, edited by Aubert Jean-Eric & Reiffers Jean-Louis, WBI Learning Resources Series, Washington, D.C. U.S.A
- Yim-Teo, T. (2004). Reforming Curriculum for a knowledge Economy: the Case of Technical Education in Singapore. **Paper presented to the NCIIA 8th Annual meeting Titled: Education that Works: 137-144.**
- http://www.syriandays.com/?page=show_det&select_page=75&id=38645